P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 14 – العدد: 01 (2023)، ص: 174-188. | **E-ISSN:** 2602-5426

الانفتاح التجاري في الجزائر: بين المساعي وتحديات التحقيق
دراسة قياسية للفترة (1980-2021)

Trade openness in Algeria: between efforts and challenges of realization
Standard study for the period(2021-1980)

بن يوب فاطمة [1]♦، صاولي مراد [2]

[1] جامعة قالمة (الجزائر)، fatmab_2006@yahoo.fr

[2] جامعة قالمة (الجزائر)، saoulimourad@gmil.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/05 **تاريخ القبول:** 2023/05/07 **تاريخ النشر:** 2023/05/20

ملخص:

ترسخت القناعة بان التنمية في العصر الحالي لا يمكن احرازها بمعزل عن الانفتاح او التحرير التجاري بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، هدا الانفتاح يسعى الى الارتقاء بالاقتصاديات نحو الأفضل بتحقيق المزيد من المداخيل والتخفيف من درجة الاعتماد على النفط وزيادة الفرص للأجيال القادمة، لهدا هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال نموذج قياسي للفترة (1980-2021) لتوضيح علاقة التأثير باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

وتوصلت الدراسة إلى إن إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة معدل نمو الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة مرافقة ومستمرة في معدل النمو الاقتصادي التي تكون مقاسة بمعدل الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إن معدل التبادل التجاري الدولي في الجزائر التي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المحروقات سيكون في غير صالحها على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: الانفتاح التجاري، التجارة العالمية، المنظمات العالمية، الصادرات والواردات

تصنيف JEL : F13 ، M21.

Abstract:

The conviction has been established that development in the current era cannot be achieved in isolation from openness or trade liberalization in line with international agreements. This openness seeks to improve economies for the better by achieving more incomes, reducing dependence on oil and increasing opportunities for future generations. Studying the impact of trade openness in Algeria on some macroeconomic indicators, through a standard model for the period (1980-2021) to clarify the impact relationship using the statistical program (Eviews).

The study concluded that bringing about radical changes in the structure of the national economy and increasing the rate of growth of exports will lead to an accompanying and continuous increase in the rate of economic growth, which is measured by the rate of increase in the growth of the gross domestic product. Oil will be unfavorable in the long term.

Keywords: Trade openness, global trade, global organizations, exports, imports.

JEL Classification: F13 ، M21

♦المؤلف المرسل

1. مقدمة :

اتسمت التجارة العالمية على مدى عشرات السنين بتطورات اقتصادية دولية متعددة، حدد مسار تحرير التجارة الخارجية للدول فتميز بالارتفاع غير المسبوق في حجم تلك التجارة وتنوعها عبر آليات تتماشى وفقا لمعطيات الدولة، لتفعيل محاور هذا التحرر من خلال أسس وقواعد ونظم تحددها مجموعة ضخمة من الاتفاقات الدولية والترتيبات الإقليمية والدولية. إضافة إلى تفعيل اتفاقيات الشراكة الدولية وظهور منظمات اقتصادية عالمية تتضمن جملة من الأحكام التي يشملها النظام التجاري المتعدد الأطراف، من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات. وعلى الرغم من مرور العديد من السنوات على إنشاء المنظمات الدولية وعلى قيام المنظمة العالمية للتجارة وعلى ما تناشد به من سياسة التحرير والانفتاح التجاري وما يرافقه من توسيع في حجم التجارة الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، إلا أن هذه الفجوة قد تزايدت بشكل كبير بين الدول المتطورة والدول النامية خلال فترة التحرير والانفتاح التجاري الدولي، وفي إطار التحولات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم و سياسات الانفتاح التجاري ودفع عجلته ، تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي يخلفها هذا النظام وتحرير تجارتها الخارجية من خلال تبني سياسة الانفتاح التجاري وتنويع قاعدة صادراتها ولاسيما في ظل الانخفاض الكبير في المداخيل النفطية وتدني أسعار النفط في الآونة الأخيرة كما يعتبر هذا التحرير دافعاً قوياً لمزيد من الإصلاح الاقتصادي الشامل وإعادة النظر في وضع هياكله الإنتاجية و تحسين استخدام موارده حيث مازلت القاعدة الإنتاجية في الجزائر ضعيفة وهذا ما اضعف من نسبة مُساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي مُساهمتها في التنمية الاقتصادية.

1.1 إشكالية البحث:

تهتم سياسة الانفتاح والتحرير التجاري عموما على قطاع الصادرات من اجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، هذا يعني إعطاء أهمية للسوق الخارجي من اجل تسويق وتصدير المنتوجات المحلية وتعرف بسياسة التوجه الخارجي، فعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

هل يعتبر التحرير التجاري وما ينجر عنه من آثار حتمية، خيارا استراتيجيا أم ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر؟

2.1 أسئلة البحث:

- هل يملك الاقتصاد الوطني المؤهلات الكافية التي تمكنه من الاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية؟
- في إطار تحرير التجارة الخارجية للجزائر، هل سيؤدي زيادة الصادرات إلى نمو نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؟
- هل تتمتع الجزائر بمزايا نسبية في تصدير منتجاتها تمكنها من اكتساب حصة سوقية هامة على الساحة العالمية والرفع بالتالي من معدل تبادلها التجاري؟

3.1 فرضيات البحث:

- يمتلك الاقتصاد الجزائري العديد من مؤهلات تمكنه من تحقيق نتائج مرضية بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمعدل الانفتاح التجا ي على نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%.
- ارتفاع نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات الجزائرية يؤدي إلى رفع معدل التبادل الدولي.

4.1 الأهمية العلمية للبحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني وكذلك المكاسب الجارية التي يُمكن أن يتميز بها الاقتصاد الجزائري من وراء تحرير التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

5.1 الأهداف النظرية والتطبيقية للبحث:

- البحث في سيرورة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.
- التحقق من جدوى رسم السياسات التجارية الخارجية في الجزائر نحو التوجه الخارجي للانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات
- إعداد الخطط الإستراتيجية وتنفيذهاو وضع السياسات والضوابط الخاصة بتشجيع المنافسة وتنفيذ القوانين المنظمة لعملية التحرير التجاري في الجزائر.
- مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية وإتباع سياسة مريحة لأغراض الصادرات ذات الميزة النسبية والتي تحقق القيمة المضافة بما يمكنها من المنافسة والنفاذ في الأسواق العالمية.

6.1 منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على التساؤلات اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي وذالك من أجل وصف مؤشرات وسياسات التحرير التجاري في الجزائر، ووصف العلاقة بين تلك المتغيرات، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية الإحصائية من اجل بناء نموذج قياسي يفسر علاقة الانفتاح التجاري والمتغيرات التي تم تناولها في الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

7.1 الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة Mehdi Abbas بعنوان " L'ouverture commerciale de l'Algérie Apports et limites d'une approche en termes D'économie politique du protectionnisme " عام 2011 تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة سياسة الانفتاح التجاري خلال الفترة 1986 -2011 استنادا إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وإتباع السياسة الملائمة للانفتاح التجاري والتطرق إلى التحولات التي عرفتها منظومة التجارة الخارجية في الجزائر مع الإشارة إلى التدابير لمواجهة هذه السياسة والفوائد المترتبة عن الانفتاح التجاري.(abbas, 2011)

- دراسة Khaled CHEBBA بعنوان " Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse " لعام 2006 تطرق الباحث في هذه الدراسة للمزايا التي تتمتع بها الجزائر من المواد الخام، والموقع الجغرافي مواتية للمشاريع الاقتصادية المختلفة مما يجعلها تكتسب ميزة نسبية والتي من شأنها توسيع السوق المحلية ، وبالتالي تتيح لها الفرصة للدخول في تكتلات اقتصادية كالاتحاد الإفريقي والمغرب العربي مما يسمح لها بتنويع صادرتها والتخلي بالتالي على التصدير المفرط للمحروقات.(chebah, 2007)

- دراسة Fatiha Talahite, Philippe Barbet, Sa¨id Souam بعنوان " Enjeux et impacts du processus d'adhesion de l'Algerie `a l'OMC " لعام 2008 تطرق فيها الباحث لسيرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتفاوض حول هيكل وتحرير تجارتها الخارجية حتى متطلبات المنظمة وبرنامج التعديل الهيكلي بقصد بداية المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، كما تطرق الباحث لدراسة الآثار المتوقعة، سواء على الصعيد الاقتصادي المحلي في بعض القطاعات الرئيسية (barber, 2009)

2. المراجعات النظرية لسياسات التحرير التجاري:

لقد عرف التحرير التجاري العديد من التحولات و التغييرات تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة، سعيا لتحقيق الغرض المنشود منه و هو المساهمة في تحقيق التنمية المرجوة.

1.2.التحولات الاقتصادية العالمية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف:

ظهر هذا النظام كنتيجة تفرضها العلاقات الاقتصادية ويعتبر هذا الاتفاق عبارة عن اتفاقية تجارية بين عدة الدول، للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان المتقدمة والنامية فإزالة الحواجز الحمائيَّة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات وَفْقًا للميزة التنافسية وتمنح بمقتضاها وتخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة، الدول المتقدمة من جانبها تفضيلات جمركية تصل إلى حد الإعفاء الجمركي لبعض صادرات الدول النامية، وتهيئة البيئة والحماية لسوق التجارة الدولية لتلاءم المستويات المختلفة في كل من الاقتصاد، والتنمية بين الدول المصدرة والمستوردة وحسب ما هو متفق عليه فإن الهدف هو، الوصول تدريجيا إلى تحرير أكثر للتجارة عن طريق المفاوضات، كما تعمل على تقديم الدعم للدول النامية و تنمية العلاقات التجارية الدولية من خلال الدعم اللوجستي المتمثل في التدريب أو تقديم التكنولوجيا لذلك تعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة القاعدة النظامية الأساسية للتجارة الدولية. وبالرغم من أن الاتفاقية موقعة بين البلدان إلا أنها تخدم المنتجين للسلع والخدمات، المصدرين، والمستوردين لتنظيم أعمالهم التجارية.(cortes, 1997)

2.2 الاتجاهات العامة للاتفاقيات الإقليمية في النظام الجديد للتجارة العالمية:

يلاحظ منذ بداية العام 2005 أربع خطوط عامة تعكس تطور وضع الاتفاقيات التجارية الإقليمية :(بيلي، 2008)

- هناك اتجاه متزايد بين الدول نحو التحرير التجاري متعدد الأطراف .
- أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، وفي كثير من الحالات فإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت وسبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
- يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية انخفاض اعتماد بعض الدول النامية على نظام التفضيلات غير المتبادلة.
- تقدم ديناميكية الاتفاقيات التجارية الإقليمية – رغم خصوصية المنطقة – نموذجاً عاماً من التوسع والتماسك فمن جهة نلاحظ تزايد الاتفاقيات التجارية العابرة للمناطق وهي تمثل حصة كبيرة من تزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ومن جهة أخرى فإن التكتلات التجارية الإقليمية على أساس قاري هي أيضاً في حالة نشاط وحيوية مقا نة بالعقود الماضية

3.2. مساهمة التحرير التجاري في قضايا التنمية الدولية:

تنطلق فكرة التحرير التجاري من إزالة الحواجز التي كانت تعرقل انسياب التجار بين الدول، في نفس الوقت الذي تدفع فيه الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. فمن جهة المنتجين والموردين، هناك فرصة لاتساع الأسواق وزيادة المبيعات. وبالنسبة للعاملين، هناك فرص جديدة للعمل والقضاء على البطالة. أما بالنسبة المستهلكين، فسيتمتعون بفرصة الشراء بسعر أقل مع اتساع فرصة الاختيار بين المنتجات المختلفة نتيجة لظهور المنافسة. وعلى العموم تظهر العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية من خلال ما ينتج من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، في نفس الوقت. فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع مما تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وعلى العموم يساهم التحرير التجاري في قضية التنمية الاقتصادية للدول من خلال: (htt3)

- يعتبر التحرير التجاري عامل ملبي للتنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع مما يقتضي قدرا من رؤوس الأموال الإنتاجية بشمل الآلات ومعدات وهذه المواد غير متوفرة في كثير من البلدان النامية مما يتطلب استيراد من الخارج وهنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية في الدولة ستحدث نوع من التطور في الإنتاج مما يرافقه من زيادة في فرص العمل المتاحة ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومن هنا تدعو الحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، أي حرية التجارة الخارجية.

- عند إقامة المشروعات في أي بلد قد تستغرق مدة حتى تنتج وهذه الفترة تحتاج إلى الطلب الاستهلاكي من الخارج.

- في حالة التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أعداد كبيرة من انتقال العاملين وهنا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض العمال في القطاع الزراعي وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج مما تتطلب الحاجة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج.

4.2. التحولات الاقتصادية العالمية والمنظمات العالمية وأثارهم في تحرير التجارة الخارجية:

أ- المنظمة العالمية للتجارة والية التحرير التجاري: إن عملية الانضمام إلى WTO التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن تساعد على استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات العالمية وما يترتب على ذالك من نقل للتكنولوجيا ، وتشير إحصائيات منظمة التجارة العالمية أن إزالة العوائق في التجارة والصناعة والخدمات بنحو الثلث يمكن أن يقوي الاقتصاد العالمي بمقدار 613 بليون دولار. في حين أن إزالة كافة العوائق أمام التجارة العالمية في كافة القطاعات سيؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بنحو 1.3 ترليون دولار. ومعظم هذه الفوائد ستتجه على شكل ارتفاع في النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما يشير التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة عام 2003 إلى أن إزالة الحواجز على التجارة السلعية في الدول المتقدمة والنامية كما ينص برنامج عمل الدوحة سوف يؤدي إلى توفير عائدات تتراوح بين 250 بليون دولار 620 بليون دولار سنوياً تحصل الدول النامية على ثلثها تقريبا. (طلفاح، 2000)

ب- التوجه نحو المزيد من الاتفاقيات التجارية والإقليمية والثنائية بين الدول: وهو عبارة عن اتفاق اقتصادي للتجارة والذي يقر بالمبادئ الأساسية للتجارة الحرة بين الطرفين. وهي سياسة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق فرض تعريفة جمركية أو ضرائب معينة على السلع الأجنبية، و تمثل الاتفاقية اتحادا جمركيا مشتركا بين الطرفين وتغطي الاتفاقية نواحي متعددة مثل التجارة في السلع، الخدمات، المشتريات الحكومية، المنافسة، الملكية الفكرية والإدارة. ويقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: حرية تبادل السلع بين الطرفين وإلغاء الحواجز الجمركية و الغير جمركية على الإطلاق.(cortes, 1997)

ج- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة ، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم كالضرائب على دخل الشركات. ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخليا لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة ، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة و فرض سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول. إن عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات التي تعوق إتمامها، بل وتكاد تجعلها شبه مستحيلة، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، ويبدو أنه من الضروري الرجوع إلى

قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث. (العزيز، 2010)

3. سبل اندماج الجزائر في النظام الجديد للتجارة العالمية:

سعت الجزائر كسائر الدول الي توفير الشروط الأساسية كسبيل للاندماج في النظام الجديد للتجارة العالمية، من خلال تحسين نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي عبر عدة أساليب كالتكييف و التطوير.

1.3 تكييف التجارة الخارجية الجزائرية مع متطلبات النظام التجاري متعدد الإطراف:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة حيث تكمن أهميته في تحليل مكوناته كما يشكل جزءاً من الحساب الجاري الإجمالي للدولة لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات، تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائر حتى سنة 2021 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 10660مليون دولار، مقابل فائض 1576مليون دولار المسجلة خلال سنة 2017. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه . من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، يبرزها الجدول التالي: (WWW)

جدول (1): تطور التجارة الخارجية الجزائرية إلى غاية عام 2021

	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
الصادرات	46059	46330	41934	34392	37684
سلع غذائية	8438	8574	8072	8012	9275
سلع وسيطية	14504	13944	13746	10657	11758
لسلع تجهيزات	14606	17051	13600	9756	10310
سلع استهلاكية غير غذائية	8511	6762	6456	5967	6341
الواردات	35191	41797	35824	23796	39281
محروقات	33261	39972	33243	21541	34246
خارج المحروقات	1930	2926	2580	2255	5035
الميزان التجاري	1567	-10596	-6111	-4533	-10868

الوحدة مليون دولار

المصدر: و زارة المالية الجزائرية:

https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation

سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا من سنة لأخرى ابتداء من عام 2017 اي بتراجع بـ 8375 مليون دولار ومن جهتها عرفت الواردات ارتفاعا لكن بوتيرة اقل حيث سجلت 35191 مليون دولار مقابل 39281 مليون دولار اي بارتفاع قدره 4090 مليون دولار ما بين السنتين 2017 و 2021 .

2.3. مؤشرات التحرير التجاري في الجزائر:

أ . نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي:«T=X+M/PIB» وتعكس هذه الأخيرة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، و بالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي و قدرته على رسم سياسة اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية بدوره.

إن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي في تباين و تزايد مستمر من سنة لأخرى تارة بسبب منخفضة مثلما حدث سنة 1988 لكن سرعان ما تعود للارتفاع من جديد كما حدث سنتي 1983 و 1990 إذ انتقلت من 37,31 ٪ و إلى 48 ٪ تارة أخرى بنسب ثابتة كما كان الأمر خلال سنتي 1993 و 1994 حيث حافظت ثباتها في حدود 33 ٪ بدون تغيير،إضافة إلى كون هذه النسب منخفضة أو ثابتة، يمكنها أن تكون متقاربة أو متباعدة، نجدها متقاربة جدا مثلما حدث سنتي 1990-1989 ، 1994 – 1995 و 1999 – 2000 على التوالي ، في حين نجدها متباعدة مثلما حدث سنتي 1989-1988، 1992-1991 و 1997-1998 إذ بعد أن قدرت بحوالي 31,26 ٪ أصبحت 33 ٪ مسجلة بذلك زيادة قدرتها 0,25 ٪ و نفس الشيء ينطبق على ما حدث سنتي 1991-1992 حيث كانت تقدر بـ : 34,14 ٪ و 40 ٪ على التوالي، بزيادة قدرتها 0,17 ٪ و كذا سنتي 1997-1998 فبعدما كانت 47,42 ٪ أصبحت 42,56 ٪ مسجلة بذلك زيادة قدرتها 1,11 ٪. ومن هذه النتائج نخلص إلى كبر حجم تعامل أو ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي التي تتزايد من سنة لأخرى، خلال الفترة 1988 – 2000 و التي عرف خلالها الاقتصاد الجزائري مرحلة حاسمة في مسيرته و هي المرحلة الانتقالية بانفتاحه التدريجي سنة 1988، فالارتفاع المستمر لهذه النسبة يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثيرات الدولية التي تجري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل فقط بكل ما تحمل معها من تأثيرات اقتصادية،بدرجة اكبر والتي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ وتطبيق السياسات الاقتصادية الوطنية المرسومة ،وبالتالي عدم وصولها إلى تحقيق الأهداف التنموية لهذه الأخيرة على البعيد ويرجع ذلك إلى جهل هذه المؤثرات الخارجية خصوصا الأزمات الاقتصادية الخارجية المفاجئة.

شكل (1): نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2021)

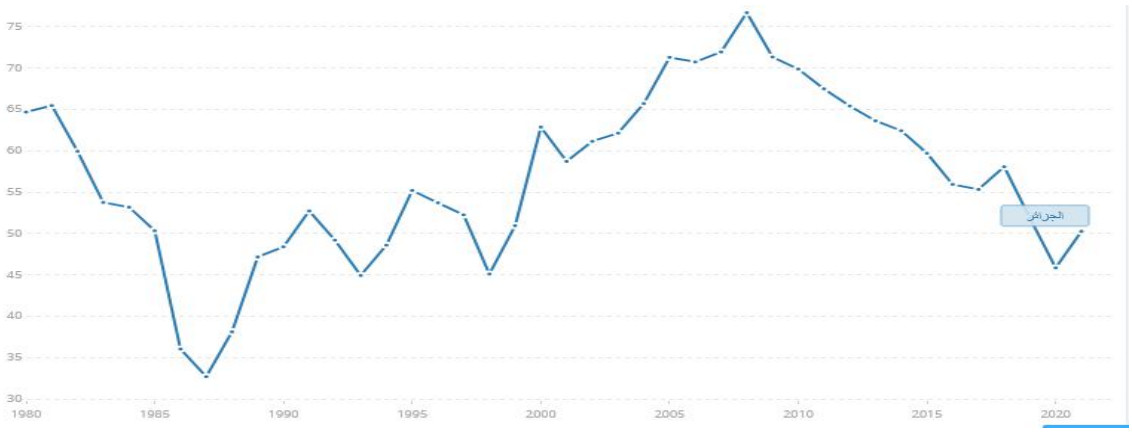

Source :https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?end=2021&locations=DZ&start=1980&view=chart

ب. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي « X / PIB » : تعكس هذه الأخيرة حجم النشاط الاقتصادي الوطني الموجه للأسواق الخارجية، بالرجوع مرة ثانية إلى الجدول رقم 10 الخانة رقم 05 نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تباين مستمر من سنة لأخرى، ترتفع حتى تصل قمتها سنة 2000 بـ 31,44 ٪ و تنخفض حتى أدنى مستوى لها سنة 1988 بـ : 14 ٪ لترتفع و تنخفض من جديد خلال باقي السنوات ،إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما، فهذا يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي يشهده قطاع المحروقات بارتفاع أسعاره من جهة و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى. من هذا التحليل البسيط للنسب و ربطها بالجدول 08 تطور الصادرات الجزائرية خلال 1988 – 2000 نتوصل إلى أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي بجانب إيرادات الدولة الضريبية.

ج. نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي « M / PIB » : تعكس هذه الأخيرة حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية، إن انخفاض المسجل في معدل وحجم الواردات مع بداية الأزمة الاقتصادية لم يدم طويلا، فابتداء من سنة 1988 اخذ معدل الاستيراد يعرف الزيادة، و ليستمر خلال السنوات الموالية. وبالرجوع مرة ثالثة إلى رقم 10 الخانة رقم 02 نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 12,48 ٪ سنة 1988 ارتفعت إلى 16,60 ٪ سنة 1989 لتسجل أول انخفاض لها سنتي 1990-1991 على التوالي بـ : 15,59 ٪ و 15,34 ٪ لتعود إلى الارتفاع سنة 1992 لتعود للانخفاض سنة 1993، فترتفع من جديد سنة 1994، لتسجل سنة 1995، 25,74 ٪ و هي أعلى نسب مسجلة خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 لتعود للانخفاض سنوات 1996، 1997 و 1999 بـ : 19,91 ٪، 18,37٪ و 17,74٪ على التوالي لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2000 بـ : 14,78 ٪ و هو اكبر انخفاض مسجل خلال هذه الفترة، هكذا يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، هذا ما لاحظناه من خلال تطور الواردات الجزائرية للفترة الممتدة من 1988 إلى 2000 .(سامية، 2001)

ذ-معدل التبادل الدولي: يعتبر هذا المعدل من المؤشرات الهامة لقياس درجة الافتتاح التجاري حيث يعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات وبعبر عنه بخط السعر الدولي ويتحدد بتفاعل منحني الطلب المتبادل للدولتين ، إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع تصديري وحيد هو قطاع المحروقات، أين يصل إلى حوالي97 % من مجموع الصادرات الكلية، وهذا يدل على أن هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير على مصدر واحد في مداخله والنقد الأجنبي من العالم الخارجي، هذا ما يعرضه للوقوع في خطر تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي، لذلك فإنه في ظل هذا الوضع فإن معدلات التبادل الدولي تتدهور شروط التجارة لتكون في غير صالح الجزائر، وذلك بسبب عدم الاستقرار والتذبذبات المتكررة في الأسعار العالمية للبترول (عطاس، 2015).

4. التحليل القياسي لسياسات التحرير التجاري في الجزائر:

في هدا العنصر سوف يتم التطرق للتحليل القياسي لسياسات التحرير التجاري في الجزائر، من خلال عرض وتحليل النموذج.

1.4 . عرض وتحليل النموذج:

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري بالعديد من المتغيرات وهي معدل التبادل الدولي، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2014). والمعطيات المستعملة مأخوذة من بيانات البنك الدولي المفتوحة والديوان الوطني للإحصاء وموقع الجمارك الجزائرية على شبكة النت، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط معدل الانفتاح التجاري في الجزائر باعتبارها متغيرة تابعة للمتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة الدالية التالية:

$$OPEN_T = f\ (F.T_{PIB}, EX_{PIB}, IM_{PIB}, TOT)$$

حيث:

$OPEN_T$: يمثل معدل الانفتاح التجاري على الخارج

$F.T_{PIB}$: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EX_{PIB}: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

IM_{PIB}: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TOT: معدل التبادل الدولي.

الخطوة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية للنموذج المقترح هو ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها إلا انه تم استبعاد بعض المتغيرات الغير معنوية وأصبح النموذج على الشكل التالي :

$$OPEN_T = f\,(, EX_{PIB}, IM_{PIB},)$$

2.4. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك johansen1988 والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة ***(r)*** من خلال النتائج الموضحة الموالي ، وبما أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين. يمكنا كذالك تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، حيث يتيح لنا نموذج ARDL تحديد العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الآجال الطويلة. ، ويمكن استخلاص استنتاجات التقديرات التي تستند على نموذج ARDL تعتمد على معاملات الأجل الطويل .كما أن هذا الأسلوب لا يوفر فقط دليلا على وجود علاقة التكامل المشترك على الأجل الطويل وكذلك يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، و بالانتقال إلى نائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول أن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1 % و2.5% و 5 % و10% تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري في الجزائر و نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. و نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تم استبعاد المتغير معدل التبادل الدولي و نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي لأنها متغيرات غير معنوية

لقد تم استبعاد المتغير معدل التبادل الدولي حيث أنه متغير غير معنوي ولا يعبر عن دلالة النموذج في عملية التقدير

.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: للتأكد من اسقرارية المتغيرات سنعتمد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) حيث يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار كما يلي:

جدول : (2) نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار ADF

Test results:		CADF		Truncated CADF	
Cross-section	ADF lags	t-stat	p-value	t-stat	p-value
OPEN	0	-2.32103924878	>=0.10	-2.32103924878	>=0.10
FTPIB	4	-2.43473910897	>=0.10	-2.43473910897	>=0.10
EXPIB	0	-2.4079434691	>=0.10	-2.40794346912	>=0.10
IMPIB	0	-3.6522088731	<0.05	-3.6522088731	<0.05
TOT	0	-2.37399829115	>=0.10	-2.3739982911	>=0.10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

تبين نتائج الجدول السابق أن جميع المتغيرات كانت مستقرة عند مستوياتها حيث كانت قيم t المحسوبة اكبر من قيم t الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، ما عدا المتغيرة IM_{PIB} التي استقرت في فرقها الأول

تحديد عدد فجوات النموذج : لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية وهي موضحة في الشكل التالي:

شكل (2) : عدد الفجوات

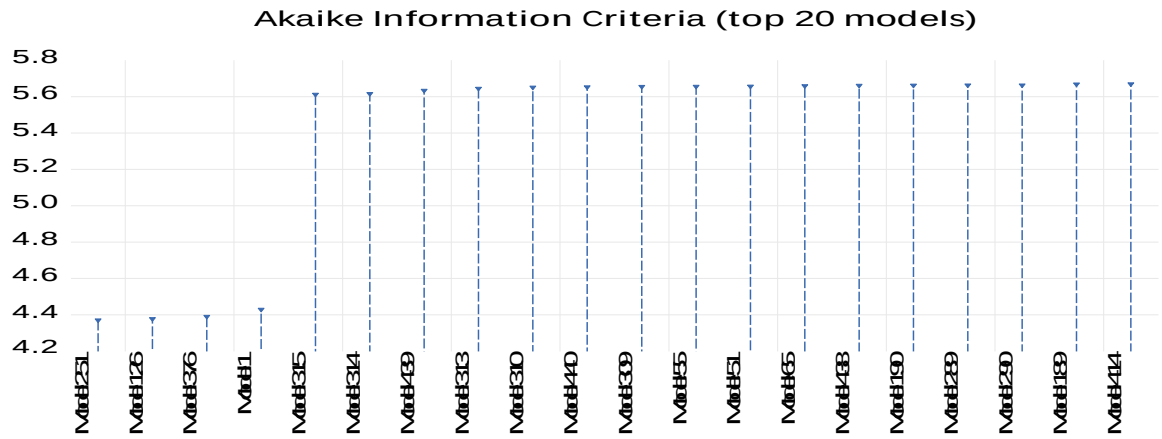

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

من الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 2 تأخرات بالنسبة لمتغير معدل الانفتاح التجاري و 4 تأخرات بالنسبة لبقية المتغيرات.

جدول (3) تقدير النموذج وفقا لمنهج ARDL

Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
OPEN(-1)	1.463288	0.119223	12.27358	0.0000
OPEN(-2)	-0.144455	0.114925	-1.256955	0.2226
FTPIB	1.365118	0.145957	9.352903	0.0000
FTPIB(-1)	-0.981235	0.193383	-5.074063	0.0001
FTPIB(-2)	0.240734	0.194019	1.240776	0.2284
FTPIB(-3)	-0.048348	0.257480	-0.187774	0.8529
FTPIB(-4)	-2.276734	0.262961	-8.658069	0.0000
EXPIB	-0.267528	0.139559	-1.916948	0.0690
EXPIB(-1)	-0.738413	0.145177	-5.086292	0.0000
EXPIB(-2)	0.038377	0.139050	0.275995	0.7852
EXPIB(-3)	0.023772	0.238863	0.099521	0.9217
EXPIB(-4)	2.309856	0.270113	8.551433	0.0000
IMPIB	-0.284424	0.131325	-2.165797	0.0420
IMPIB(-1)	-0.437395	0.121312	-3.605522	0.0017
IMPIB(-2)	-0.219078	0.119254	-1.837067	0.0804
IMPIB(-3)	0.247744	0.202462	1.223659	0.2346
IMPIB(-4)	2.102236	0.259842	8.090453	0.0000

R-squared	0.985286	Mean dependent var	58.44816
Adjusted R-squared	0.974074	S.D. dependent var	11.47904
S.E. of regression	1.848287	Akaike info criterion	4.368068
Sum squared resid	71.73944	Schwarz criterion	5.100673
Log likelihood	-65.99330	Hannan-Quinn criter.	4.628723
Durbin-Watson stat	2.048306		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ardl: بعد التاكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مما يعني أمكانية تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL ، حيث يتيح لنا نموذج ARDL تحديد العلاقة التوازينة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الآجال الطويلة. وبما أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الوزاحد وجميع الجدور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين . يمكننا كذالك تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL . ويمكن استخلاص استنتاجات التقديرات التي تستند على نموذج ARDL تعتمد على معاملات الأجل الطبول، وبالانتقال إلى نتائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول أن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم وتؤكد فرضية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. .Fc= 9.06 > [2.45, 3.63]

جدول (4) اختبار منهج نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (التكامل المشترك)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=		
F-statistic	9.067184	10%	2.01	3.1
k	3	5%	2.45	3.63
		2.5%	2.87	4.16
		1%	3.42	4.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

جدول (5) نتائج ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.940408	Prob. F(2,19)	0.4079
Obs*R-squared	3.422809	Prob. Chi-Square(2)	0.1806

: p value 0.26> 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

يتضح من نتائج الجدول السابق في إطار منهجية ARDL أن كل المتغيرات معنوية أي تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على الانفتاح التجاري عند مستوى معنوية 90"% ما عدا المتغيرة TOTكما سبق الاشارة اليها غير معنوية أي بعبارة اخرى لم تسجل تأثيرا واضحا على الانفتاح التجاري في المدى الطويل وهذا قد يبدو منطقيا إذا أخذنا الحجج والبراهين التي ترى ان تركيبة الصادرات الجزائرية لوحدها لا يمكن أن تمارس تأثيرا ايجابيا على الانفتاح التجاري،ما لم نتجه إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات

اختبار استقرارية النموذج (المجموع التراكمي للبواقي cusum):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من cusum داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % ومن تم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى ويتضح من الشكل الموالي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ مستقرا

هيكليا خلال فترة الدراسة أذ وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الانفتاح التجاري ومحدداته خلال فترة الدراسة.

شكل (3) المجموع التراكمي للبواقي cusum

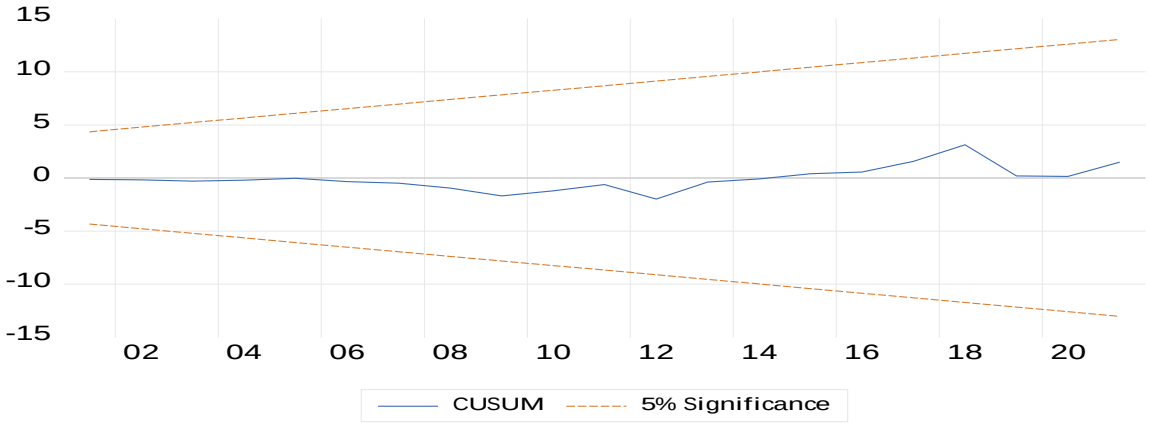

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

3.4. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

- يعتمد هيكل الصادرات السلعية في الجزائر على عدد محدود من السلع الأولية، مثل: البترول، وذلك من الأسباب التي تعوق تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الصادرات خارج قطاع المحروقات. لهذا فقد يكون لتحرير التجاري آثار إيجابيَّة على عدد من المؤشرات الاقتصاديَّة، مثل: معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الصادرات بشرط تركز تلك الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد يؤدي تحرير التجارة في الجزائر إلى إغراق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية على حساب المنتجات المحلية.

- أبرزت نتائج القياسية وجود أثر معنوي لنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية، وتشير إلى وجود أثر موجب على المدى القصير والطويل، إلا أن هذا الأثر متناقص على المدى الطويل.

- العلاقة بين تحرير التِّجارة ومعدل التبادُل التجاري الدولي غير معنوية وهذا يعني أنه كلما ازدادت درجة الانفتاح التجاري في الجزائر يعتمد على التصدير المفرط للمحروقات

- لسياسات التحرير بعض الآثار غير المرغوبة خاصة على الأفراد فمن المتوقع أن تنخفض أسعار السلع والخدمات بعد تطبيق برامج تحرير التجارة في المدى الطويل لزيادة درجة المُنافسة في الاقتصاد الوطني.

- إن مساهمة صدمة معدل التبادل الدولي تتراوح من (8.48%.) خلال السنة الثانية إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (6.30%.) في السنة العاشرة.

5. تحليل النتائج:

من خلال هده الدراسة برزت النتائج التالية بعد عملية اختبار الفرضيات:

اختبار فرضيات الدراسة:

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى:** إن إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد وتجنبه مظاهر الركود وتنفيذ المشروعات والخطط الإستراتيجية، مما يؤكد أن وجود المؤهلات المادية والبشرية للاقتصاد

الجزائري سوف تمكنه من الدخول إلى الأسواق الخارجية، وهذا ما يعكس كفاءة الاقتصاد الوطني، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية:** إن إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة معدل نمو الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة مرافقة ومستمرة في معدل النمو الاقتصادي التي تكون مقاسة بمعدل الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **نتائج اختبار الفرضية الثالثة:** إن معدل التبادل التجاري الدولي في الجزائر التي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المحروقات سيكون في غير صالحها على المدى الطويل، ذلك لان انخفاض في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ستؤدي إلى تدهور في مستوى معدل التبادل الدولي، فعادة ما تترافق ارتفاع أسعار النفط بارتفاع أسعار السلع الصناعية في الدول المتطورة فترتفع أسعار صادرتها للجزائر وهو ما يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي على المدى الطويل بسبب ارتفاع تكلفة التصنيع، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

وبناء على نتائج الاختبار توصلنا الى:

- تنتج عن عملية التحرير التجاري وإزالة كافة الحواجز الجمركية إلى إغراق أسواق الدول النامية بمنتجات الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي يؤدي حتما إلى تفوق السلع المنتج بحكم امتلاك منتجات الدول المتقدمة الجودة العالية وبأسعار منخفضة.

- احتمال أن تتكبد الدولة خسائر كبيرة نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة بسبب لاعتماد لاقتصاد الوطني على التصدير المفرط للمحروقات وعدم مقدرته على تنويع صادرته في الأجلين المتوسط والطويل.

- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بتذبذب أسعار النفط حيث أن الفائض الذي سجلته الجزائر سابقا في الميزان التجاري كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

- تمر الجزائر بأزمة حاليا خانقة بسبب اعتمادها المفرط على تصدير المحروقات، هذا الأمر دفع بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر.

إن المتتبع للسياسات التجارية التي انتهجتها الجزائر في السنوات السابقة، يتبين لنا توجه هذه السياسات لتحقيق قاعدة إنتاجية متينة وتنويع مصادر الدخل والحرص على تنسيق السياسات التجارية، يحقق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية لما يتمتع به من الكفاءة والتنظيم ورفع معدلات النمو فيها من خلال العديد من القنوات واكتساب المعرفة الدولية الحديثة والتقنيات المتقدمة من خلال سياسة الانفتاح التجاري.

6. خلاصة:

إن تحليل وتقييم الأوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية والتي شملت كافة الاقتصاديات المتقدمة والنامية والمتعقلة بشروط التبادل التجاري للسلع والخدمات، حيث قلصت الدول المتقدمة التدهور في معدلات التغير في شروط التبادل التجاري الدولي بينما استمرت الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في الحفاظ على معدلات تغير موجبة وذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع صادراتها النفطية، فمن المتوقع وفقا للنظرة الاقتصادية ونتائج العديد من الدراسات التطبيقية أن يساعد التحرير في الأجل الطويل على تحقيق منافع عديدة لاقتصاديات تلك الدول النامية ورفع معدلات التنمية فيها وبالتالي دفع عجلة النمو وتحسين كفاءة اقتصادياتها، كما بينت كذالك بعض الدراسات أن الانفتاح التجاري للدول النامية يساعد على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة .

بناء على ما سبق ذكره يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

توصيات الدراسة:

- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم وفقا لاستراتيجية، كما يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية

- العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الوطني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، لما لذلك من أثر ايجابي يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

- إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق المحلية لمنافسة المنتجات لأجنبية عندما يتم التحرير الشامل للتجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمار الأجنبي

- العمل على إعداد سياسات تجارية تحفيزية للمصدرين تعمل من خلالها الدولة على التخفيض التدريجي التعريفات الجمركية والضريبة كتحفيز لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

- العمل على. إجراء إصلاحات جوهرية في الأنظمة القانونية بشكل يتطابق مع متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية.

7. الهوامش والإحالات:

باللغة العربية:

- محمود بيبلي الاتفاقيات التجارية الإقليمية المركز الوطني للسياسات الزراعية، منشورات المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008.
- أحمد طلفاح، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.
- أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85 / 2010، الجامعة المستنصرية 2010.
- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث العدد 2015/15، جامعة ورقلة.

باللغة الأجنبية:

- Mehdi Abbas, L'ouverture commerciale de l'Algérie Apports et limites d'une approche en termes D'économie politique du protectionnisme revue ; cahier de recherche N° 13/2011 France 2011.
- Khaled CHEBBAH, Evolution du commerce extérieur de l'Algérie: 1980-2005 Constat et analyse, revue compus N°7 , tizi ouzou Algérie 2007
- Fatiha Talahite, Philippe Barbet, Saïd Souam, Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie `à l'OMC, revue d'économie de l'université N°7 05/2009, Paris 2009.
- Olivier Cortes et Sébastien Jean , Quel est l'impact du commerce extérieur sur la productivité et l'emploi ? Une analyse comparée des cas de la France, de l'Allemagne et des Etats-Unis, revue de CEPII,N = 08, Paris 1997 .
- Robert V. Fiorentino et al: "The Changing Landscape of Regional Trade Agreements: 2006 update", Discussion Paper No. 12, WTO,2007

المواقع الالكترونية:

: http://maawsou3a.blogspot.com/2015/05/blog-post_93.html
www.douane.gov.dz/
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique
http://ar.tradingeconomics.com/algeria/current-account-to-gdp
/www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation

8. الملاحق :

مقارنة القيم المشاهدة والقيم المعدلة : نموذج يتناسب تماما مع البيانات المشاهدة

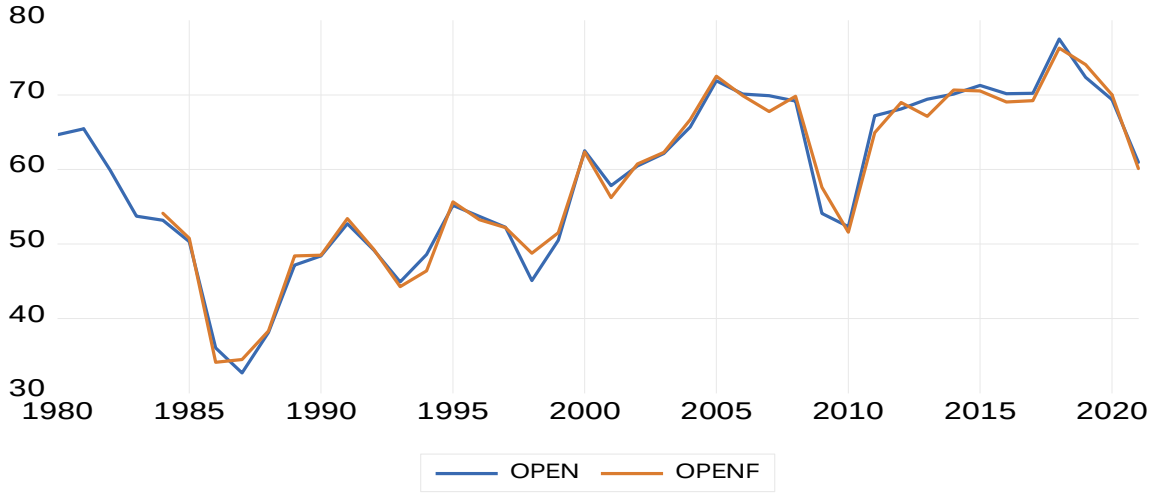

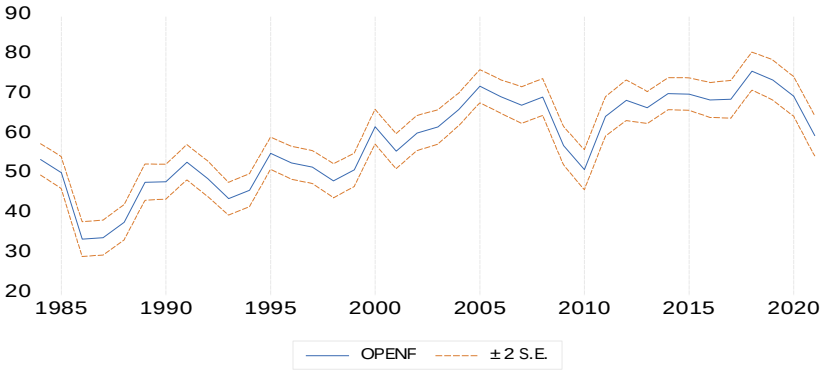

Forecast: OPENF	
Actual: OPEN	
Forecast sample: 1980 2021	
Adjusted sample: 1984 2021	
Included observations: 38	
Root Mean Squared Error	1.374001
Mean Absolute Error	1.057076
Mean Abs. Percent Error	1.934951
Theil Inequality Coef.	0.011541
Bias Proportion	0.000407
Variance Proportion	0.027715
Covariance Proportion	0.971878
Theil U2 Coefficient	0.215519
Symmetric MAPE	1.927285